

الفصل الثالث :
التحليل الاقتصادي الكلي
الكلاسيكي

تمهيد :

ظهرت النظرية الكلاسيكية لأول مرة وسادت أفكارها في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر، وظلت معظم الأفكار التي جاءت بها تلك المدرسة مقبولة لدى علماء الاقتصاد حتى العقد الثلاثين من القرن العشرين (أزمة الكساد العالمي: 1929-1931). أن النموذج الكلاسيكي الذي يبحث في تحديد مستوى التوازن الكلي أي تحديد مستوى العمالة والإنتاج، نموذج مشتق من النظرية الاقتصادية الجزئية وبالضبط من تحليل الأسواق، ويهتم هذا التحليل بسوق العمل وسوق السلع والخدمات ويتحدد كل من مستوى الإنتاج ومستوى الاستخدام حسب الكلاسيك بتفاعل الطلب والعرض عوامل الإنتاج مع بعضهما، وذلك في ظل تطبيق مبدأ تعظيم المنفعة أو الأرباح.

بناء على ما سبق، فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى النقاط التالية:

- افتراضات النموذج الكلاسيكي؛
- التوازن الكلي عند الكلاسيك؛
- تقييم نظرية التوازن العام عند الكلاسيك .

1- افتراضات النموذج الكلاسيكي :

يقوم النموذج الكلاسيكي على مجموع من الفرضيات التي تشكل في جوهرها أساس النظرية الكلاسيكية في التوازن الكلي ولعل أبرزها في النقاط التالية:

1-1- التشغيل التام: يقوم التحليل الكلاسيكي على فرضية التشغيل الكامل لكافة عناصر الإنتاج خاصة منها الموارد البشرية، وكنتيجة لذلك فهي لا تؤمن بوجود بطالة وان وجدت فتعتبرها المدرسة بأنها بطالة اختيارية أو إرادية؛ حيث عنصر الإنتاج أن وجد في هذه الوضعية وليكن العمل، فيكون المالك لهذا العنصر هو الذي فضل عدم التشغيل من خلال رفضه توظيف عنصر الإنتاج بذلك المقابل.

1-2- المنافسة الحرة والكاملة: أن إيمان الكلاسيك بفكرة المنافسة الحرة والكاملة يعني استمرار قوى السوق من عرض وطلب في العمل في ضمان التوازن الآني في السوق؛ حيث أن التنافس الشريف المبني على الرشد الاقتصادي سوف يؤدي إلى أن يصبح جهاز السعر هو المترجم الحقيقي لرغبات الأفراد والمرشد الكفء لهم في الاختيار بين أوجه النشاط المختلفة التي تحقق لهم أكبر منفعة ممكنة.

1-3- الرشد الاقتصادية وتوافق المصالح: يقصد بالرشد الاقتصادي بأن الفرد (سواء كان مستهلكا أو منتجا) سوف يسعى إلى تحقيق مصلحته المادية. وبالتالي سيتصرف تصرفا عاقلا رشيدا. فالمستهلك يسعى إلى تحقيق أكبر إشباع ممكن، أما المنتج فيسعى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن.

كما يرى الكلاسيك أن توافر الرشد الاقتصادي للأفراد سوف يؤدي إلى تحقق التوافق بين المصلحة الخاصة والجماعية، أي أن المصلحة الجماعية ليست إلا مجرد تجميع حسابي بسيط للمصالح الخاصة. فحسب آدم سميث هناك "يد خفية" تدفع كل منتج إلى تحقيق صالح الاقتصاد ككل، وذلك في خضم تحقيق مصلحته الشخصية.

1-4-4-جياضية الدولة: فالحرية الاقتصادية والتي أساسها فكرة "دعه يعمل دعه يمر" التي نادي بها آدم سميث تفرض عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لذا يجب أن يقتصر دور الدولة في الإشراف العام على سير النشاط الاقتصادي دون الدخول في تفاصيله، فحسب رأيه فهو لا يعترفوا للدولة إلا بوظائف الدفاع و الأمن والعدالة والقيام بالمشروعات التي لا يقبل عليها المستثمرين نظرا لضخامة رأس المال المستثمر أو لأن العائد المنتظر منها لا يغطي النفقات.

1-5-5- قانون المنافذ: أن الكلاسيك يرون بان الأوضاع في الأسواق تسير وفق قانون المنافذ **SAY:** الذي يرى بأن كل عرض يخلق الطلب الملائم له؛ حيث كل السلع التي تعرض ستجد من يطلبها بما في ذلك مختلف عناصر الإنتاج.

1-6-التوازن الآني للأسواق وفكرة اليد الخفية: أن الأمور في الأسواق عند الكلاسيك تسير وفق فكرة "اليد الخفية" لأدم سميث أو ما يعرف بفكرة الوازن التلقائي للأسواق حيث يرون أن الأسواق متوازنة وان حدث هناك اختلال فان قوى السوق (العرض، الطلب الأسعار) كفيلة بإرجاع الأوضاع إلى حالتها الطبيعية والمتمثلة في وضعية التوازن المتطابقة مع وضعية التشغيل الكامل ومنه.

1-7-جياضية النقود: كما يقوم الفكر الكلاسيكي على فكرة جد جوهرية وهي فرضية جياضية النقد فبالنسبة إليهم وبناء على ما ذكر سابقا تصبح النقود مجرد وسيط فقط في المعاملات لا تؤثر في النشاط الاقتصادي. بمعنى أنها جياضية لذا شبهها البعض بالوشاح النقدي الذي تختفي وراء حقائق الأشياء. والبعض الآخر شبهها بزيت المحرك الذي دوره يقتصر فقط في تسهيل حركة العجلة الاقتصادية لا غير وليس تحريكها.

2- التوازن الكلي عند الكلاسيك: من أجل فهم التوازن الكلي عند الكلاسيك سيتم

عرض التوازن في مختلف الأسواق (العمل، سوق السلع والخدمات، سوق النقد)

2-1-التوازن في سوق العمل: يتحقق التوازن في سوق العمل عند نقطة التقاطع بين منحنى الطلب الكلي على العمل مع منحنى العرض الكلي للعمل.

-الطلب الكلي على العمل: إن الطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي هو تابع متناقص لمعدل الأجر الحقيقي، وهذا يعني بأن الطلب على العمل من المنتجين ذو علاقة عكسية مع معدل الأجر الحقيقي. أي مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها فان المؤسسات لا تقوم بالطلب على العمال إلا في حالة ما إذا كان

الأجر الحقيقي منخفض، ويرتكز الشرح الكلاسيكي في الطلب على العمل على السلوك الفردي للمؤسسات داخل الاقتصاد في المنافسة الكاملة، هذه المؤسسات التي تكون مستفيدة بمبدأ تعظيم الربح. ومن أجل اشتقاق دالة الطلب على العمل لا بد من استخدام دالة الإنتاج، والتي افترض التحليل الكلاسيكي ثبات رأس المال في الأجل القصيرة، حيث أن أي تغيير في حجم الإنتاج هو راجع إلى عنصر العمل. ونكتب:

$$Y = f(\bar{K}, L) \Rightarrow Y = f(L = n)$$

حيث: $L = n$ حجم العمل، K : رأس المال.

وبناء على هذه الفرضية فإن الطلب على العمل يعتمد على دالة الإنتاج، حيث في ظل سوق يتميز بالمنافسة التامة فإن المؤسسات تبقى تستخدم وحدات العمل حتى تتحقق المساواة بين الإيراد الحدي للإنتاج $P \times MPL$ مع التكلفة الحدية للعمل W . ويمكن إثبات هذه النتيجة باستخدام معادلة الربح:

$$\text{الأرباح} = \text{الإيراد الكلي} - \text{التكاليف}$$

$$\pi = RT - CT$$

$$\pi = P \times f(\bar{K}, n) - [w.n + R.K]$$

وكما هو معلوم فإن هدف المؤسسة هو تعظيم ربحها، حيث الإيرادات عبارة عن $P \times f(\bar{K}, n)$ ، بينما التكاليف تتمثل في تكلفة العمل $[w.n]$ وتكلفة رأس المال $[R.K]$ ، وإذا أردنا معرفة قيمة العمل التي تحقق تعظيم للأرباح، يجب إعدام المشتقة الأولى لدالة الأرباح بالنسبة للعمل أي:

$$\frac{\partial \pi}{\partial n} = P \times \frac{\partial f(\bar{K}, n)}{\partial n} - [w] = 0$$

$$\Rightarrow P \times MPL - w = 0 \Rightarrow MPL = \frac{W}{P}$$

وتعني العلاقة الأخيرة أن تعظيم أرباح المؤسسة يتحقق لما تتساوى الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي. وبالتالي أن اشتقاق دالة الطلب الكلية للعمل يعتمد على تطبيق هذا الشرط ونكتب:

$$Y' = MPL = \frac{W}{P} \Rightarrow N_d = f\left(\frac{W}{P}\right)$$

حيث أن الدالة الطلب على العمل لها خاصيتان هما:

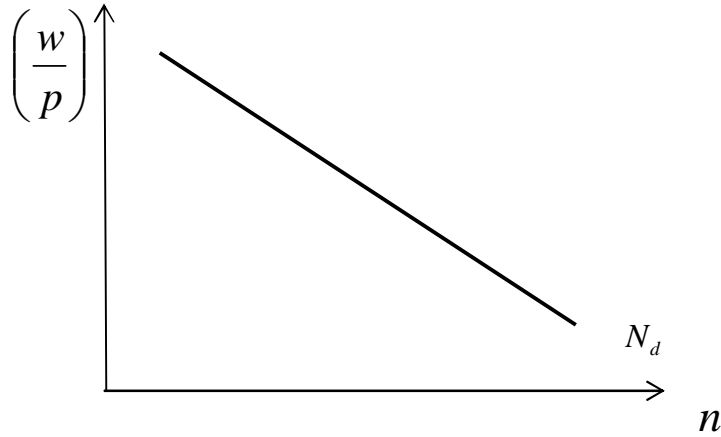
❖ هناك علاقة عكسية بين الطلب على العمل و الأجر الحقيقي، وهذا راجع إلى تناقص الإنتاجية

الحدية للعمل مع تزايد الطلب على العمل كما ينص عليه قانون الغلة المتناقصة.

$$\text{❖ ميل دالة الطلب هو سالب } < 0 \frac{\partial N_d}{\partial \left(\frac{w}{p}\right)}$$

والشكل البياني أدناه يمثل منحنى الطلب على العمل الكلي.

الشكل رقم (1): منحنى الطلب على العمل



-عرض العمل : ويقصد به كمية العمل التي يكون العمال على استعداد لتقديمها عند مستوى معين من الأجور السائدة في السوق، حيث أن هذه العلاقة التي تربط بين عرض العمل والأجر الحقيقي تكون طردية، ذلك لأن العمال حسب وجهة النظر الكلاسيكية عند عرض العمل يقارنون بين العمل والراحة، لذا يجب توفر حافز مادي يشجع على العمل، وهذا الحافز يتمثل في الأجر الذي يعمل على تقوية العلاقة بين العامل والعمل، وعلى العموم تستند هذه العلاقة على الفرضيتين :

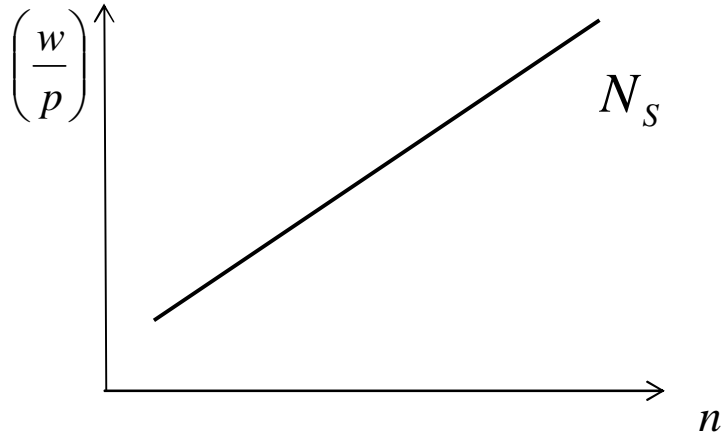
-الفرضية الأولى: العمال يعرضون خدماتهم باحثين عن تعظيم دخولهم إلى الحد الأقصى، وبناء على ذلك فكلما أردنا الحصول على مقدار عرض أكبر لعنصر العمل، كلما تطلب الأمر أجر حقيقي أعلى، وذلك لتعويض انخفاض رغبة العمال في العمل الإضافي.

-الفرضية الثانية: العمال غير معرضين لظاهرة الخداع النقدي، وهذا يعني أن تغير معدل الأجر الاسمي لا يؤثر على سلوك عارضيه العمل، لاسيما إذا تغير المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، وذلك لأن القوة الشرائية للدخل الجديد المتحصل عليه تبقى ثابتة.

وبناء على ما سبق، فدالة عرض العمل تكون دالة متزايدة بالنسبة لمعدل الأجر الحقيقي حتى تترجم طبيعة العلاقة الطردية بين عرض العمل ومعدل الأجر الحقيقي، والأمر راجع في الأساس إلى فرضية تعظيم الدخل، وظاهرة الخداع النقدي. وبالتالي تأخذنا دالة عرض النقود الشكل أدناه.

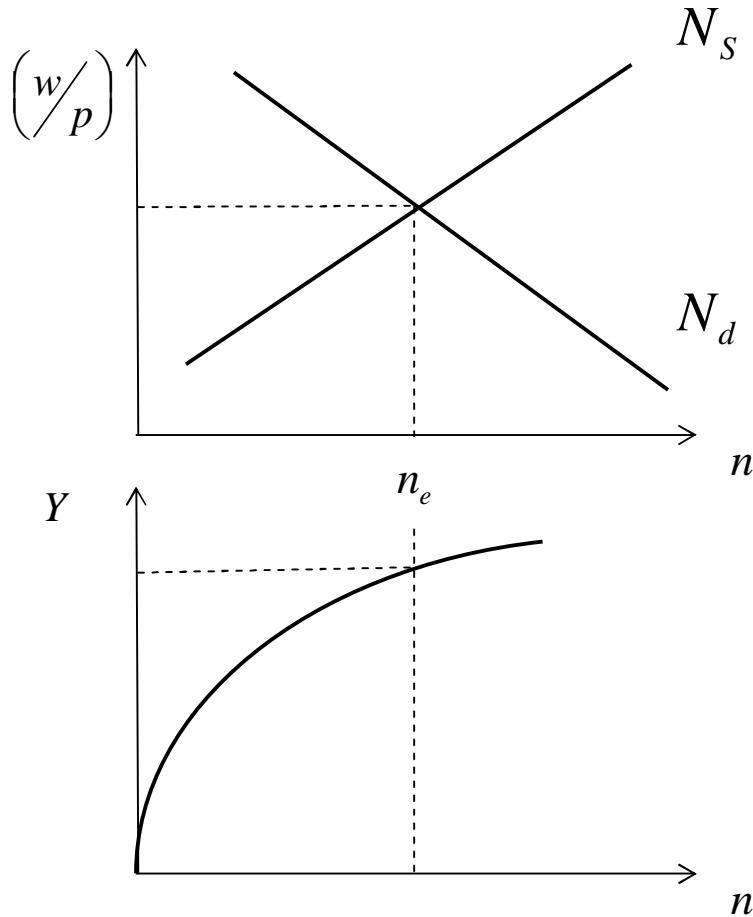
$$N_s = f\left(\frac{W}{P}\right) / \frac{\partial N_s}{\partial \left(\frac{w}{p}\right)} > 0$$

الشكل رقم (2): منحنى عرض العمل



وبتقاطع منحنى الطلب على العمل وعرض العمل نحصل على نقطة توازن السوق، كما أن هذه النقطة تمثل أعظم حجم من الإنتاج يمكن أن تنتجه المؤسسات والشكل البياني أدناه يوضح ذلك:

الشكل رقم (3): توازن سوق العمل



2-2-التوازن في سوق السلع والخدمات: يقوم هذا التوازن على أساس أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، وبالتالي فإن العرض الكلي لابد وان يتساوى مع الطلب الكلي عند وضع التوازن ويمكن

تصور وجود اختلالات جزئية ولكن على المستوى الكلي لابد أن يتحقق التوازن، ولا يعوق الادخار تحقيق التوازن في هذا السوق، حيث يمثل هو الآخر نوع من الإنفاق على مشتريات السلع الاستثمارية أي الطلب على الاستثمار، وبالتالي فإن كل ما لم ينفق على الاستهلاك فإنه لابد أن ينفق على الاستثمار أي أن التوازن يحدث دائما من خلال المساواة بين الادخار و الاستثمار.

-الادخار: يفترض الكلاسيك أن الأفراد يقومون أولا بتحديد ما يريدون ادخاره تبعا لمعدل الفائدة السائد وبمقابل ذلك ينفقون ما تبقى على السلع والخدمات، فالادخار في تفسير الكلاسيك هو عرض لموارد نقدية والطلب على أصول غير نقدية، وعليه تكون معادلة الادخار كما يلي:

$$S = f(r) \quad / S' = \frac{\partial f(r)}{\partial r} > 0$$

وتبين هذه العلاقة بان الادخار S هو دالة تابعة لمعدل الفائدة الحقيقي: r ، كما يمكن التعبير على الادخار الوطني في ظل اقتصاد تتواجد به الحكومة، حيث يتكون الادخار الوطني من ادخار العائلات الخاص S_{pr} بالإضافة إلى الادخار العمومي (الحكومي) S_{pu} .

$$S_{pu} = T_x - (G + TR) \quad S_{pr} = f(r)$$

$$S = S_{pr} + S_{pu} = T_x - (G + TR) + f(r)$$

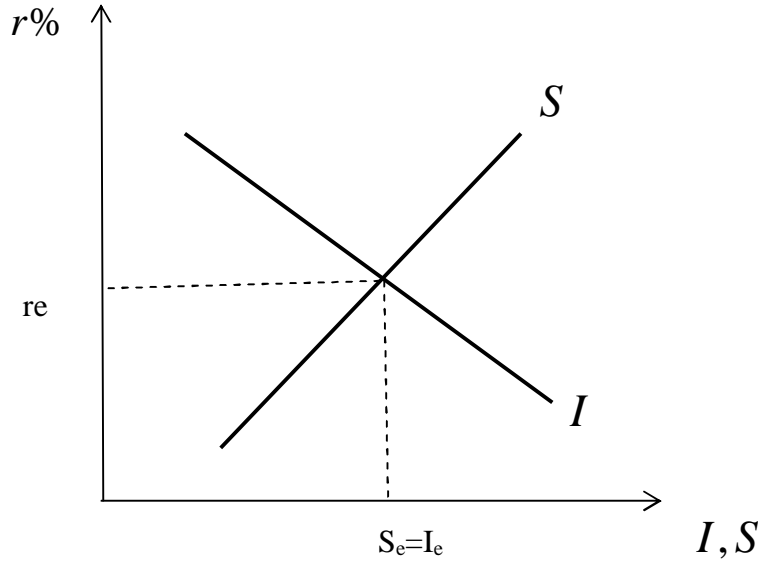
-الاستثمار : يعرف بأنه عرض أصول غير نقدية والطلب على موارد نقدية، وعليه تكون الكمية المطلوبة من السلع الاستثمارية دالة لسعر الفائدة الحقيقي، ولكي يكون مشروع استثماري ذا مردودية، فإن مردوديته يجب أن تكون أكبر تكلفة، ومادام سعر الفائدة يقيس تكلفة رأس المال المستخدم لتمويل الاستثمار، فإن كل زيادة في سعر الفائدة تؤثر على المردودية المنتظرة من المشاريع الاستثمارية، وعليه تكون معادلة الاستثمار كما يلي:

$$I = f(r) \quad / I' = \frac{\partial f(r)}{\partial r} < 0$$

وتبين هذه العلاقة بان الاستثمار I هو دالة تابعة لمعدل الفائدة الحقيقي: r ، كما أن دالة الاستثمار دالة متناقصة بالنسبة لسعر الفائدة.

يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات وفقا لنموذج الكلاسيكي عن تساوي الادخار مع الاستثمار، وينتج عن هذا التوازن تحديد سعر الفائدة الحقيقي التوازني. والشكل أدناه يبين ذلك.

الشكل رقم (4): التوازن في سوق السلع والخدمات عند الكلاسيك



تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديون يميزون بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، ويصبح هذا التمييز ذا فائدة خاصة في فترات التضخم والكساد أي فترات عدم استقرار الأسعار، إذ أن سعر الفائدة الاسمي هو ذلك المعدل الذي يدفعه المستثمرون عند افتراض الأموال، بينما سعر الفائدة الحقيقي فهو سعر الفائدة الاسمي مصحح من آثار التضخم.

2-3- التوازن في سوق النقد: يقوم التوازن على مستوى سوق النقد وفقاً للتحليل الكلاسيكي على نقطة التوازن التي تنشأ نتيجة لالتقاء منحنى الطلب على النقد بعرض النقود. وبعبارة أخرى فإن المعادلة الكمية للنقود تلخص هذا التوازن لذا سنهتم فيما يلي بعرض التطورات النظرية التي أسهمت في ظهور النظرية الكمية للنقود.

-معادلة التبادل لفيشر Fisher: يوضح فيشر نظرية كمية النقود باستخدام معادلة التبادل والتي مفادها أن: النقود تمثل وسيلة للتبادل تحقق التساوي بين القيم المدفوعة والقيم المقبوضة، وبالتالي نستنتج أن عملية التبادل تنشأ بين طرفين: طرف نقدي ويمثل النقود المدفوعة ويعبر عنها بكمية النقود المدفوعة في سرعة تداولها (دورانها)، طرف سلعي يمثل قيمة السلع المتبادلة ويعبر عنها بكمية السلع مضروبة في أسعارها. فإذا فرضنا أن: M هي كمية النقود، V : سرعة دورانها، Q : كمية السلع، P : المستوى العام للأسعار. فإن معادلة التبادل يمكن كتابتها بالشكل التالي:

$$M \times V = \sum P \times Q$$

$$M \times V = P \times T$$

حيث T : تمثل حجم المبادلات وهي دالة في مستوى الدخل Y ، وقد أطلق على المعادلة السابقة معادلة التوازن لسوق النقود عند فيشر.

وبما أن حجم المبادلات مرتبط بحجم الدخل وحيث أن الدخل ثابت لأن الاقتصاد في حالة التوازن والتشغيل التام في الفترة القصيرة. ومنه فإن T أيضا ثابتة ، وبما أن V مرتبط بعادات وتقاليد المجتمع والتي هي ثابتة في الفترة القصيرة، وعلى هذا الأساس فإن عرض النقود والمستوى العام للأسعار هي المتغيرات التي يمكن أن تتغير في المدى القصير حسب هذه النظرية. وحتى يمكن فهم العلاقة بين M و P يجب معرفة أن النقود بالنسبة للكلاسيك أداة تبادل فقط، وبالتالي فإن الأفراد يكونون احتياطات من أجل المبادلة في المستقبل. وبشكل عام نستطيع أن نقول بان النظرية الكلاسيكية تعتبر الدخل وسرعة تداول النقود مقادير ثابتة، وان أي زيادة في الكتلة النقدية المتداولة لا يمكن ألا أن ترفع في المستوى العام للأسعار، كما أن هذه الزيادة في الأسعار هي الوسيلة الوحيدة التي تعيد التوازن في السوق النقدي.

-معادلة كامبرج Cambridge: تعاني صيغة المبادلات عند فيشر في الطلب على النقود لغرض المبادلات من مشكلتين عند التطبيق تتعلق الأولى بحجم المعاملات T المتعلقة بالإنتاج أو الناتجة عن بيع الأوراق المالية، وبالتالي أصبح من الصعب افتراض ثبات T حتى في حالة توفر الاستخدام التام. أما المشكلة الثانية تتعلق بسرعة دوران النقود والتي تمثل كمية النقود التي يتم تبادلها عند كل معاملة. وحسب صيغة دوران الدخل فقد ركز الاقتصاديون على حجم الإنتاج الجاري بدلا من حجم المعاملات. وتم اخذ المستوى العام للأسعار بدلا من سعر المعاملات وبالتالي عدلت صيغة فيشر كما يلي :

$$M \times V = P \times Y$$

وحتى يتحقق التوازن في سوق النقد يجب أن تتساوى الكمية المعروضة من النقد مع الكمية المطلوبة أي

$$M_d = K.P \times Y \quad \text{ومن الطلب على النقود:} \quad M = \frac{1}{V} P \times Y$$

حيث : $\frac{1}{V} = K$ و K : تمثل معامل التناسب.

وبالرغم من عدم المساس بالخطوط العريضة والرئيسية لنظرية كمية النقود السابقة فإن عرض هذه النظرية على أيدي اقتصادي مدرسة كامبردج قد تضمن تغييرا جوهريا في أسلوب الدراسة والتحليل.

وقد أشار Pigou إلى أن كل فرد يسعى للاحتفاظ بنسبة معينة من موارده المتاحة على شكل نقود سائلة للقيام بمختلف المعاملات الجارية دون مشقة ولا اعتبارات السهولة والراحة من ناحية ولتوفير الضمان والاطمئنان والأمن من ناحية أخرى.

وتختلف معادلة كامبردج عن صيغة فيشر في أن الأولى تركز على أهمية اعتبار النقود كمستودع للقيمة بدلا من تركيزها على النقود كوسيلة للمبادلات، حيث تؤدي النقود كمستودع للقيمة إلى تعطيل مؤقت في القوة الشرائية العامة عند الأفراد خلال الفترة الواقعة بين بيع السلع والخدمات وشرائها.

من خلال صيغتي فيشر وكامبردج تم توضيح العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، وذلك رغم اختلافهما إلا أنهما يؤديان إلى نفس النتيجة. فكل زيادة في كمية النقود M : يترتب

عليها ارتفاع في المستوى العام للأسعار P بنفس الوتيرة، أي وجود علاقة طردية بين المستوى العام للأسعار وكمية النقود. ومنه فإن كل تغير في قيمة النقود يتماشى تماشياً عكسياً وبنفس الوتيرة (النسبة) مع التغير في كميتها، أي أن النتيجة التي توصلت إليها النظرية الكمية في صورة معادلة التبادل مفادها أن الزيادة في كمية النقود هي العامل الرئيسي في ظهور الضغوط التضخمية، ومنه ترجع نظرية التضخم إلى تزايد كمية النقود والظروف والعوامل التي ترتبط أساساً بعرض النقود.

بالرجوع إلى المعادلة الكمية للنقود:

$$M.V = P.y$$

$$\frac{\Delta M}{M} + \frac{\Delta V}{V} = \frac{\Delta P}{P} + \frac{\Delta y}{y}$$

$$\% \Delta M + \% \Delta V = \% \Delta P + \% \Delta Y$$

وبما أن النظرية الكلاسيكية تفترض ثبات سرعة تداول النقود، والإنتاج يكون عند مستوى التشغيل

$$\frac{\Delta V}{V} = \frac{\Delta y}{y} = 0$$

الكامل، وذلك على الأقل في الآجال القصيرة أي:

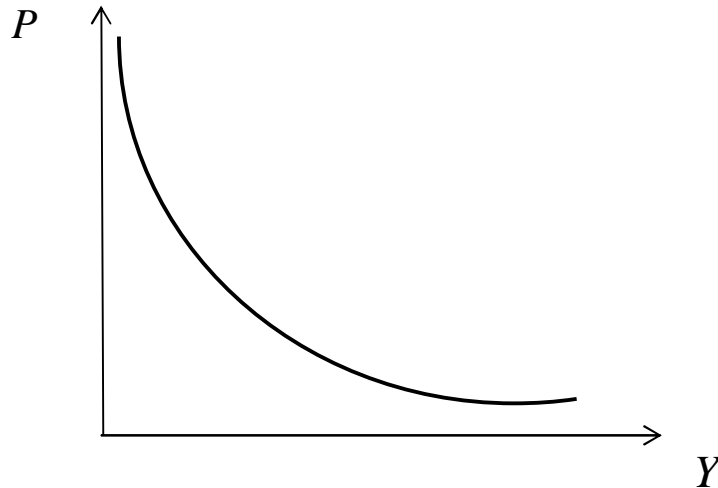
ومنة تصبح العلاقة السابقة كمايلي: $\frac{\Delta M}{M} = \frac{\Delta P}{P}$. بمعنى أن معدل نمو النقود هو نفسه معدل التضخم.

وحسب النظرية الكمية للنقود فإن دالة الطلب على النقود تأخذ الشكل التالي:

$$M_d = K.P \times Y \Rightarrow P = f(M)$$

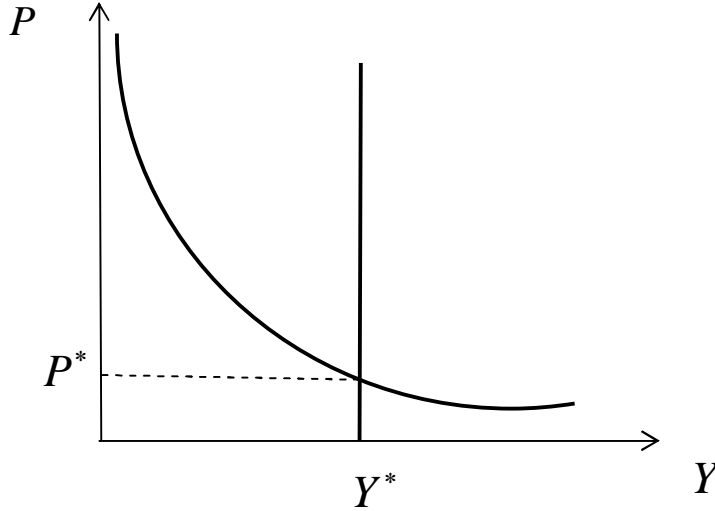
وعليه تعبر العلاقة أعلاه عن النظرية الكمية للنقود ونظرية الطلب الكلي في الوقت نفسه، فالتغير في كمية النقود سيؤثر على حجم الإنتاج، وذلك لثبات سرعة دوران النقود، كما يلاحظ من خلال المعادلة أن الأسعار والإنتاج سيتغيران عكسياً إذا كانت كمية النقود ثابتة، ومن خلال ذلك يكون شكل منحنى الطلب الكلي في النموذج الكلاسيكي كما هو مبين أدناه.

الشكل رقم (5): منحنى الطلب الكلي عند الكلاسيك



إذا كان الطلب على النقد متغيراً داخلياً في النموذج الكلاسيكي فإن عرضه يعتبر متغيراً خارجياً $M_s = M_0$ تحده السلطات النقدية. والتوازن النقدي يتم عندما يتساوى عرض النقد بالطلب عليه: $M_s = M_d \Rightarrow M_0 = KPY$ ، حيث P^* يعبر عن المستوى العام للأسعار التوازني

الشكل رقم (6): التوازن في السوق النقدي عند الكلاسيك



وتجدر الإشارة، أن التحليل الكلاسيكي يقوم على فكرة الازدواجية الكلاسيكية، والمقصود بها أن التحليل الكلاسيكي يقوم على التمييز بين المتغيرات الحقيقية (مثل الكميات و الأسعار النسبية) والمتغيرات الاسمية المعبر عنها بدلالة القيم النقدية مثل: المستوى العام للأسعار، الأجر النقدي المدفوع للعمال)، كما أن المتغيرات الحقيقية تؤثر في بعضها البعض بنفس المقدار ومعزل على المتغيرات الاسمية، وتأثر المتغيرات الاسمية على بعضها البعض بنفس المقدار ولكن بمعزل عن المتغيرات الحقيقية وتعتبر هذه الفكرة الركيزة الأساسية للتحليل الكلاسيكي.

3- تقييم نظرية التوازن العام عند الكلاسيك

من خلال ذلك يمكن أن نصل إلى تقييم النظرية الكلاسيكية في التوازن الكلي من خلال ذكر أهم الانتقادات الموجهة إليها:

- عدم قبول فكرة التأكد التام تجاه المستقبل كون النظرية الكلاسيكية لا تأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن.
- اعتبرت النظرية الكلاسيكية أن كل ما يدخر يعطي فائدة، أي أنهم لم يأخذوا في الحسبان وجود ظاهرة الاكتناز.
- يدعي الكلاسيكيون أنه لا توجد فائدة بدون ادخار لكن قد تقوم البنوك التجارية بخلق النقود لتحصل منها على فوائد دون وجود ادخار فعلي.
- اعتبر الكلاسيكيون أن منحنى الادخار مستقل عن منحنى الاستثمار، وهذا أمر غير مؤكد لأن الزيادة في حجم الاستثمار تؤدي إلى زيادة حجم الدخل الذي بدوره سيؤدي إلى زيادة حجم المدخرات.

- عدم القبول بافتراض ثبات حجم الإنتاج عند مستوى الاستخدام التام، فالتوازن حسب كميته ممكن الحدوث دون مستوى التشغيل الكامل.
- عدم القبول بفكرة وجود يد خفية أو التوازن الحتمي (الآلي) كفيلة بتحقيق التوازن العام للاقتصاد، حيث أن إبان أزمة الكساد تعطلت هذه الآليات ولم تضمن تحقق التوازن.
- النقود لها دور مهم في الاقتصاد، ويزداد الطلب عليها لتحقيق ثلاثة دوافع (المعاملات، الاحتياط، المضاربة)، وذلك خلفا لما ذهب إليه الكلاسيك فهم اعتبر أن الطلب عليها يكون لدافع المعاملات فقط .
- رفض فكرة حياد وعدم التدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فلو لا تدخل الدولة في أزمة الكساد الأعظم من خلال سياسة التمويل التضخمي لما تمكنت من امتصاص البطالة وفائض الإنتاج المتكدر.